**المحور السادس: الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد:**

 لقد أضحى الفساد عامة والفساد الإداري خاصة مشكلة عابرة للحدود، وهو أحد أهم الآثار السلبية للعولمة، فلم يعد شأنًا محليًا داخليًا يتعلق بدولة واحدة أو بنظام اقتصادي أو سياسي معينين، بل هو ظاهرة دولية مست كل المجتمعات والدول، سواءً كانت المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو، وأصبح يشكل ذلك عامل إزعاج لمختلف الدول لما يطرحه من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، وعلى تراجع القيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية وسيادة حكم القانون للخطر. لذلك أجمعت المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والوطنية والحكومية وغير الحكومية وكذا منظمات المجتمع المدني إلى ضرورة مقاومته ومواجهته، وذلك بالتعاون فيما بينها.

وفي هذا الإطار سنستعرض أهم الجهود المبذولة من قبل المنظمات والمسؤوليات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الفساد كما يلي:

**أولاً: هيأة الأمم المتحدة.**

نظرًا للمعاناة الكبرى التي تعيشها الدول بسبب تفشي آفة الفساد، ولما لهذه الظاهرة من أضرار وخيمة على مجتمعاتنا، كما أنَّ ارتباط هذه الظاهرة بمختلف الجرائم المنظمة والجرائم المالية والاقتصادية زاد من خطورتها، لهذا ظهرت الحاجة إلى التعاون الدولي بين كل دول أعضاء هيئة الأمم المتحدة، وتضافر جهودها للوصول إلى إطار جامع يمكن من خلاله مكافحة هذه الظاهرة، ولقد أثمرت هذه الجهود من خلال وضع مجموعة من المبادرات والقرارات والاتفاقيات الدولية، وأهمها على الإطلاق: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، التي اعتمدتها الجمعية العامة في 31اكتوبر2003 (القرار رقم 04/58 المؤرخ في 31 اكتوبر 2003)، وفتحت باب التصديق عليها في المؤتمر رفيع المستوى المنعقد بمريدا بالمكسيك بين 09 و11 سبتمبر 2003 ودخلت حيز التنفيذ 14 ديسمبر 2005.

وقد جاءت هذه الاتفاقية والتي تحتوي على واحد وسبعون مادة مصنفة في ثمانية فصول، تلزم الدول الأطراف فيها بضرورة إجراء وتطبيق تدابير وتعديلات واسعة النطاق تمس مختلف تشريعاتها وأجهزتها الإدارية والمالية والقضائية، تهدف أساسًا إلى الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها وردع مرتكبيها إضافة إلى التعاون الدولي بين الدول الأطراف في هذا المجال.

كما أولت أهمية كبيرة إلى مواجهة الفساد في القطاع العام والخاص على السواء، كما وفرت من الضمانات ما يسهل الكشف والتحقيق في جرائم الفساد وكذا حماية الشهود والضحايا والمبلغين والخبراء، وكذا وضع آليات لاسترداد الأموال المهربة إلى الخارج، وغيرها من التدابير الرامية إلى الحد من الفساد والوقاية منه.

ويجب الإشارة إلى أنَّ هذه الاتفاقية قد سبق اعتمادها عدد من الوثائق التي صدرت عن الأمم المتحدة، نذكر منها: المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 59/51 المؤرخ في 12 ديسمبر 1996، وكذا إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية، الذي اعتمد بالقرار رقم 191/51 المؤرخ في 12 ديسمبر 1996، وكذا إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية الذي اعتمد بالقرار رقم 191/51 المؤرخ في 12 ديسمبر 1996، وتم الاتفاق على غرار هذه الاتفاقية على أساس أن الرشوة صورة من صور الفساد الواسعة الانتشار في المعاملات التجارية الدولية، الأمر الذي يؤثر على سير الإدارة الجيدة، ويقوض التنمية، هذا بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي اعتمدت بالقرار رقم 25/55 المؤرخ في 15 نوفمبر 2000.

**ثانيًا: منظمة الشفافية الدولية**

تعد هذه المنظمة من أكثر المنظمات الدولية غير الحكومية نشاطًا وفعالية في مجال مكافحة الفساد في العالم، وقد أنشأت سنة 1993 ومقرها برلين، ويعود الفضل إلى الألماني "بيتر ايجن" في تأسيسها، وهي من أكبر المنظمات في مجال إعداد الدراسات والإحصائيات والجداول الخاصة بترتيب الدول من حيث انتشار الفساد بها، وهي تسعى إلى زيادة فرص مساءلة الحكومات ومحاربة الفساد بها، وهي ممثلة في أغلب دول العالم بما فيها الجزائر (الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد)، وترى المنظمة أنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا من خلال:

* نشر التقارير المتعلقة بالفساد وفضح الجهات التي تمارسه سرًا وعلانية لزيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة في الدول المختلة.
* إعداد دراسات ميدانية عن الفساد على مستوى الصحة الرئيسية والتربية والتعليم والقضاء والشرطة وعقد ندوات لمناقشة ظاهرة الفساد وسبل مواجهتها.
* وضع خطط طويلة المدى لتأسيس شعبة من ذوي الاهتمامات بالشأن العام لخلق إرادة سياسية قامعة للفساد.

ولقد أكّدت المنظمة على عدة مبادئ لمحاربة الفساد ومنها: الحاجة إلى التحالف مع كل من له مصلحة في مقاومة الفساد، ودعم الفرع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها وتجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد خاصة في الدول النامية.

ومن أهم ما قامت به المنظمة هو وضع مؤشر مدركات الفساد لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم، ويستند هذا المؤشر إلى دراسات متنوعة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارة الحكومية المعنية والخبراء المحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها، ونظرتهم إلى مدى انتشار الفساد والرشوة، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين (الصفر و10 نقاط).

**ثالثًا: المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد.**

تأسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني دولي عقد في كندا، وهي منظمة معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية، وقد توسعت لتضم أكثر من 250 برلماني من 72 بلد، وتقوم المنظمة بدور التنسيق العالمي بين مختلف البرلمانيين، أما فروعها الإقليمية فتعمل على تفعيل قدرة البرلمانيين في مواجهة قضايا الفساد.

وتسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية: وضع دليل للبرلمانيين لكيفية السيطرة على الفساد، و توفير مادة تدريبية للبرلمانيين على موضوع الموازنة والمراقبة المالية، وإصدار مدونة سلوك للبرلمانيين وقياس أداء الدول الرقابي للبرلمانيين.

**رابعًا: البنك الدولي**

تبنَّى البنك الدولي منذ عام 1996 خطة لمساعدة الدول في مواجهة الفساد ومحاصرته، تتضمن ثلاثة عناصر هي: أولاً: تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها والثاني: إدخال إصلاحات على أنظمة الدول من النواحي التشريعية والإدارية والاقتصادية وثالثًا: إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد.

ويرى البنك أنه لا يمكن تحقيق الأهداف السابقة إلى من خلال إتباع الإستراتيجية التالية**:**

 مساندة حسن نظام الإدارة العامة وتدابير مكافحة الفساد على الصعيد المحلي، ومنع الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك وتقديم العون للدول الأعضاء بالخبرات ، إذا ما طلبت المساعدة في حربها على الفساد، وأخذ مسالة الفساد بعين الاعتبار في خطط التنمية التي يضعها البنك بشأن الدول الأعضاء ومساندة وتقديم العون والدعم لكل الجهود الدولية لمحاربة الفساد.

**خامسًا: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED**

وهي منظمة دولية اضطلعت بدور قيادي من الناحية الدولية في نطاق مكافحة الرشوة والفساد منذ عام 1989، وتتركز أهم الجهود التي قامت بها في المجالات التالية:

* الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية: حيث أصدرت ما يعرف بتوصيات عام 1994 بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية، حيث دعت الدول الأعضاء إلى تحديد معايير فاعلة لمحاربة رشوة الموظفين الرسميين الأجانب، وقد تم مراجعة التوصيات السابقة سنة 1997.
* الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات: حيث أصدرت المنظمة في ماي 1996 التوصيات الخاصة بمكافحة المشتريات الممولة بالمساعدات، والتي تدعو إلى اعتماد مجموعة من التدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية.

**سادسًا: الجهود الأوربية لمكافحة الفساد**

إنَّ الدول الأوربية كانت السباقة في دق ناقوس الفساد مبكرًا، إذ بدأت الجهود بإصدار توصيات صادرة عن مؤتمر وزراء العدل الأوربيين المنعقد في دورته 19 بمالطا، وتم تأكيدها في الدورتين 21 و22 واستجابة لتلك التوصيات تم وضع برنامج لمكافحة أجهزة قانونية دولية لمحاربة الفساد. ويعتبر القرار رقم 97/24 المتخذ من طرف اللجنة الوزارية نقطة تحول هامة في مكافحة الفساد على الصعيد الأوربي، حيث تضمن المبادئ العشرين التي ينبغي التقيد بها لمكافحة الفساد.

غير أنَّ أهم الجهود الأوربية على الإطلاق في هذا المجال هو إصدار اللجنة الوزارية لمجلس أوربا للاتفاقيتين؛ الأولى هي: الاتفاقية الجنائية حول الفساد الموقعة بستارسبورغ في 27/01/1999 والتي دخلت حيز التنفيذ في 01/07/2002،وكذا البروتوكول الإضافي الملحق بها والموقع أيضًا بستراسبوغ في 15/05/2003،ودخل حيز التطبيق في 01/02/2005، والثانية هي: الاتفاقية المدنية حول الفساد الموقعة بستراسبوغ في 04/11/1999 ودخلت حيز التنفيذ في 01/11/2003.

والجدير بالإشارة في هذا المجال أنَّ الاتحاد الأوربي كان سباقًا في مكافحة الفساد والتصدي له مقارنة بمجلس أوربا، وأهم إنجازاته نذكر اتفاقية الاتحاد الأوربي بشأن حماية المصالح المالية والمعتمدة من مجلس الاتحاد الأوربي في 26 جويلية 1996، هذا بالإضافة إلى اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوربية أو موظفي الأعضاء في الاتحاد الأوربي التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوربي في 26 ماي 1997.

**سابعًا: منظمة الدول الأمريكية.**

لقد أدركت منظمة الدول الأمريكية مبكرًا خطورة ظاهرة الفساد وتصدت لها بإبرام الاتفاقية للبلدان الأمريكية للفساد في مارس1996، ودخلت حيز النفاذ في 06 مارس 1997، وتدعو هذه الاتفاقية إلى تجريم الفساد المحلي والرشاوى الدولية/ كما تتضمن مجموعة من الإجراءات الوقائية من الفساد وكذا تعزيز وتسيير وتنظيم التعاون بين أطرافها وتبادل المعلومات والتحقيقات وتسليم المجرمين.

**ثامنًا: الجهود الإفريقية لمنع ومكافحة الفساد**

نشير بداية أنّ هذه الجهود كانت بدايتها بواشنطن في 23 فيفري 1999، عندما اجتمع التحالف العالمي من أجل إفريقيا لأجل مناقشة الأطر التعاونية لمكافحة الفساد والذي اختتم بإصدار مبادئ غير ملزمة لمكافحة الفساد (25 مبدأ) من قبل الأعضاء الأحد عشر في التحالف المذكور.

وكذا مجموعة التنمية الإفريقية في مجال التصدي للفساد هي اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد من طرف رؤساء الدول وحكومات الاتحاد الإفريقي بمبابوتو في جويلية 2003.

**تاسعًا: الجهود العربية لمكافحة الفساد**

إنَّ أول المجهودات العربية في مواجهة الفساد ترجع إلى اتفاقية التعاون العربية والخبرات التي أقرتها جامعة الدول العربية سنة 1983 لتعزيز التعاون بين الدول العربية في تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة القضائية في مجال الفساد والرشوة، وكذا الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي أقرت سنة 1995 لمكافحة الجريمة بين هذه الدول من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتسليم المجرمين.

كما لعب وزراء الداخلية العرب دورًا كبيرًا للتصدي للفساد، حيث عمل في العديد من اجتماعاته إلى التنبيه إلى أخطار الفساد وآثاره السلبية، وقد عقدت في هذا المجال عدة ملتقيات علمية متخصصة في مجال مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وأهم إنجازاته نذكر: مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي تتضمن20 مادة، وهي تتطابق إلى حد بعيد مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا مشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد، وأخيرًا المدونة لقواعد سلوك الموظفين العموميين.

وقد لعبت المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية أيضًا دورًا قياديًا في مجال التصدي للفساد، وهذا انطلاقًا من دورها في مجال التنمية والإصلاح الإداريين، وذلك بعقد عدة مؤشرات في هذا المجال.